



جريمة «حزب الله» المنظمة العابرة للحدود

بواسطة ماثيو ليفيت

أبريل

متوفر أيضاً باللغات:

English

عن المؤلفين



ماثيو ليفيت

ماثيو ليفيت هو زميل أقدم ومدير برنامج ستاين لمكافحة الإرهاب والاستخبارات في معهد واشنطن.



تحليل موجز

في أعقاب العديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لاستهداف المؤسسات الإجرامية العالمية التابعة لـ «حزب الله» من بينها لوائح الاتهام التي أصدرتها وزارة العدل وتصنيفات وزارة الخزانة من المتوقع أن يصدر "مدير الاستخبارات الوطنية" تقريراً بتكليف من الكونغرس حول هذا الموضوع في المستقبل القريب وكان من المقرر أن يصدر التقرير في 18 نيسان/إبريل ولكن تم تأجيل ذلك بسبب حساسية الموضوع ما بين الوكالات الأمريكية المتعددة فبالإضافة إلى كونه يشكل العامل الأساسي لتحديد ما إذا كان سيتم تصنيف «حزب الله» كـ "منظمة إجرامية عابرة للحدود" أم لا فإن التقرير سيسلط الضوء على الجدل المستمر منذ فترة طويلة بين الوزارات المختلفة حول كيفية تمييز الأنشطة الإجرامية للحزب.

الخلفية

بموجب "قانون حظر التمويل الدولي لـ «حزب الله»" الصادر في عام 2015 يتعين على الرئيس الأمريكي أن يقدم تقريراً عن "أنشطة الحزب الإجرامية الكبرى العابرة للحدود" في مدة لا تتجاوز 120 يوماً من المصادقة على مشروع القانون وقد انقضت هذه المهلة في 18 نيسان/إبريل وفي الشهر الماضي فوّض الرئيس الأمريكي باراك أوباما مسؤولية التقرير إلى "مدير الاستخبارات الوطنية" الذي من المتوقع أن يقدم مكتبه هذا التقرير في غضون الأسابيع القليلة المقبلة وفي غضون شهر من تقديم التقرير يتطلب من الإدارة الأمريكية إطلاع الكونغرس على محتويات التقرير ووضع الإجراءات المقررة لإدراج «حزب الله» على لائحة "المنظمات الإجرامية الكبرى العابرة للحدود" بموجب "الأمر التنفيذي رقم 13581" الصادر في عام 2011.

ومنذ نشأته يهيمن «حزب الله» على شبكات عالمية تضم أعضاء وأنصار لتقديم الدعم المالي واللوجستي وحتى العمليات في بعض الأحيان ويتمكن الحزب من خلال هذه الشبكات من جمع الأموال وشراء الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج والحصول على وثائق مزورة وحتى أكثر من ذلك إذ ذكر أن بعضها هي شبكات رسمية تديرها عناصر «حزب الله» على الأرض وفي لبنان نفسها إلا أن معظمها تم تنظيمه بشكل متعمد ليكون غير رسمي إلى حد كبير وتوسعى هذه الشبكات إلى إبقاء صلاتها مع الحزب ضبابية من أجل توفير قدر من الإنكار وبشكل عام يميل هذا المشروع الإجرامي لـ «حزب الله» إلى أن يكون منظماً حول عقد مترابطة بشكل فضفاض ولا يعتمد على صلات هرمية وصولاً إلى سلسلة القيادة.

ولكن يجب أن لا يخالفنا أي شك في ذلك: فـ «حزب الله» يعمل بشكل واضح كـ "منظمة إجرامية عابرة للحدود" وقد تم التأكيد على هذا التقييم مراراً وتكراراً وعلنية من خلال تحقيقات إنفاذ القانون والمحاكم الجنائية على سبيل المثال في حكمها الصادر في آذار/مارس

2013 ضد أحد عناصر «حزب الله» حسام يعقوب خلصت لجنة من ثلاثة قضاة في قبرص إلى عبارات لا لبس فيها توضح أن الحزب "يعمل كمنظمة إرهابية".

«مركب صفقات الأعمال» لـ «حزب الله»

في شباط/ فبراير الماضي أسفرت تحقيقات سلطات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة وأوروبا عن الكشف بأن الجناح الإرهابي لـ «حزب الله» أي «منظمة الأمن الخارجي» (التي تُعرف أيضاً بـ «منظمة الجهاد الإسلامي») يشغل كياناً مخصصاً يكرس عملياته لتفريب المخدرات وغسل الأموال في جميع أنحاء العالم وقد تم التوصل إلى هذا الاستنتاج من خلال عملية مشتركة شملت وكالات أمريكية كـ "إدارة مكافحة المخدرات" و"إدارة الجمارك وحماية الحدود" ووزارة الخزانة و"وكالة تطبيق القانون الأوروبية" ("يوروبول") ووكالة "يوروبجست" (وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي تتعاون قضائياً في المسائل الجنائية) والسلطات الفرنسية والألمانية والإيطالية والبلجيكية وقد امتد التحقيق ليشمل سبع دول وأدى إلى اعتقال عدد من أعضاء ما يسمى «مركب صفقات الأعمال» في «حزب الله» بتهمة الإتجار بالمخدرات وغسل الأموال وشراء الأسلحة لاستخدامها في سوريا.

و «مركب صفقات الأعمال» في «حزب الله» ليس عملية منفردة فقد توصل المحققون الأمريكيون إلى نتيجة أنه تأسس على يد عماد مغنية الشخصية الإرهابية الأبرز في الحزب قبل وفاته في عام 2008 ويتم تشغيله حالياً من قبل مسؤول كبير في «حزب الله» يُدعى عبد الله صفى الدين وغيره من العناصر مثل أدهم طباجة يُذكر أن صفى الدين وهو ابن عم الأمين العام للحزب حسن نصر الله كان ممثلاً للحزب في طهران وساعد المسؤولين الإيرانيين على الوصول إلى "البنك اللبناني الكندي" المنحل الآن والذي وضعته وزارة الخزانة الأمريكية على القائمة السوداء في عام 2011 بسبب علاقاته بتهريب المخدرات على نطاق عالمي وبشبكة غسل الأموال و لـ «حزب الله» مباشرة وعلى نحو مماثل أُدرجت وزارة الخزانة طباجة على لائحة في حزيران/ يونيو 2015 لتوفيره الدعم المالي للحزب عن طريق شركاته في لبنان والعراق واصفة إياه بأنه "عضو في «حزب الله» يحافظ على علاقات مباشرة مع كبار العناصر التنظيمية ... من بينها العنصر التنفيذي للحزب الإرهابي «منظمة الأمن الخارجي»".

ونتيجة لهذا التحقيق العابر للحدود أُلقت السلطات القبض على "كبار قادة" «مركب صفقات الأعمال» في «حزب الله» في "الخليّة الأوروبية". ومن بينهم محمد نور الدين "مبيّض أموال لبناني عمل مباشرة مع الجهاز المالي لـ «حزب الله» لنقل أموال الحزب" من خلال شركاته مع الحفاظ على "علاقات مباشرة مع عناصر «حزب الله» التجارية والإرهابية في كل من لبنان والعراق" وفي كانون الثاني/ يناير صنفت وزارة الخزانة الأمريكية نور الدين وشريكه حمدي زهر الدين كناشطين في «حزب الله» مشيرة إلى أن الحزب يحتاج إلى أفراد مثلهما "لغسل العائدات الإجرامية لاستخدامها في الإرهاب وزعزعة الاستقرار السياسي".

الشركاء الإجراميون لـ «حزب الله»

جاء كشف «مركب صفقات الأعمال» في «حزب الله» نتيجة سلسلة من قضايا [الجرائم التي حققت فيها] "إدارة مكافحة المخدرات" الأمريكية والتي جرت تحت عنوان "مشروع كاساندر" الذي استهدف "شبكة عالمية لـ «حزب الله» مسؤولة عن توزيع كميات كبيرة من الكوكايين في الولايات المتحدة وأوروبا". ولكن برزت العديد من الحالات الأخرى في المدة الأخيرة التي تم في إطارها ارتكاب الأنشطة الإجرامية المنظمة العابرة للحدود من قبل أشخاص يتمتعون بعلاقات رسمية وحتى وثيقة جداً مع الحزب.

لننظر إلى العنصرين اللذين تم اعتقالهما في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 بتهمة التآمر لغسل أموال المخدرات والاتجار بالأسلحة على الصعيد الدولي نيابة عن «حزب الله». فقد عرضت إيمان قببسي التي اعتقلت في أتلانتا (بولاية جورجيا) غسل أموال المخدرات لعميل سري وأبلغته بأن زملاءها في «حزب الله» يسعون إلى شراء الكوكايين والأسلحة والذخيرة إلى جانب ذلك ناقش جوزيف الأسمر الذي اعتقل في باريس في اليوم نفسه في عملية منسقة إجراء معاملات محتملة خاصة بالمخدرات مع عميل سري وعرض استخدام علاقاته مع «حزب الله» لتوفير الأمن لشحنات المخدرات وبشكل إجمالي أشار المشتبه بهما إلى وجود اتصالات إجرامية في عشر دول على الأقل في جميع أنحاء العالم وسلّط الضوء على الطابع العابر للحدود لهذه العملية التي يديرها «حزب الله».

وفي الواقع فعلى مدى الأشهر القليلة الماضية تم القبض على ميسري العمليات الإجرامية للحزب في جميع أنحاء العالم من ليتوانيا إلى كولومبيا وإلى العديد من الدول بينهما وقد تم إدراج آخرين على لائحة وزارة الخزانة الأمريكية بمن فيهم رجل الأعمال قاسم حجيج الذي له صلات مباشرة بـ «حزب الله» وعضو «منظمة الأمن الخارجي» حسين علي فاعور وعبد النور شعلان وهو شخص بارز يعمل على شراء الأسلحة لـ «حزب الله» وتربطه علاقات وثيقة مع قادة الحزب وعلى حد تعبير مسؤول كبير في وزارة الخزانة الأمريكية "يستخدم «حزب الله» ما يسمى بالأعمال التجارية المشروعة لتمويل وتجهيز وتنظيم أنشطته التخريبية".

إلا أن تورط عناصر فعليين من «حزب الله» في الأعمال الإجرامية ليس بالأمر الجديد فبغض النظر عن الأتباع الذين يتبرعون لا "قضية" من عائدات الأنشطة الإجرامية التي يقومون بها هناك العديد من الحالات السابقة من شبكات "الجرائم العابرة للحدود" التي يديرها «حزب الله» مباشرة على سبيل المثال ترأس "شبكة بركات" في منطقة الحدود الثلاثية في أمريكا الجنوبية ممثل نصر الله الشخصي في

المنطقة أسعد أحمد بركات وعندما أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية بركات على لائحةها في عام 2004 لم تترك أي مجال للشك حول مكانته في الحزب واصفة إياه بأنه "ممول رئيسي للإرهاب في أمريكا الجنوبية استخدم كل جريمة من الجرائم المالية المعروفة بما فيها شركاته لتوليد التمويل لـ «حزب الله»... فمن التزوير وإلى الابتزاز ارتكب هذا الشخص المتعاطف مع «حزب الله» جرائم مالية واستخدم شركات وهمية لضمان المال للإرهاب".

المحصلة

«حزب الله» ضالع بعمق بالمؤسسات الإجرامية المنظمة ويدير شبكات غير مشروعة خاصة به في حين يشارك أيضاً في نشاطات تقوم بها كيانات إجرامية أخرى ويستند النقاش بين الوكالات الأمريكية حول كيفية تصنيف هذه النشاطات على تمييز لا يحدث فرقاً كبيراً من الناحية العملية ففي بعض الحالات تقوم عناصر إجرامية في «حزب الله» بتنفيذ التعليمات التي تحصل عليها مباشرة من مسؤولي الحزب وفي حالات أخرى يشارك أعضاء الحزب أو مؤيديه عائدات جرائمهم مع «حزب الله» ولكن لا يعملون دائماً تحت إشرافه وفي الحقيقة يُنظم الحزب أنشطته الإجرامية وعملياته السرية عمداً لتكون مبهمة قدر الإمكان وبغض النظر عن النموذج المستخدم يكون الحزب هو المستفيد النهائي

بالإضافة إلى ذلك أدى الارتفاع الأخير في التحقيقات الجنائية إلى تخويف الحزب ففي خطاب ألقاه في كانون الأول / ديسمبر الماضي نفى الأمين العام للحزب حسن نصر الله نفيًا قاطعاً الاتهامات القائلة بأن «حزب الله» متورط في الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال وجرائم أخرى متحدثاً متهمي الحزب بقوله "أحضروا لي أدلة على ذلك!" وهذا ما تم إنجازه قضية بعد الأخرى مع الأدلة الوافرة التي قدمتها وكالات إنفاذ القانون الأمريكية والأوروبية وكجزء من أعمالها المعتادة تحقق هذه الوكالات بالأنشطة الإجرامية وبالتالي تتمتع بالنظرة الأفضل للحكم على انخراط أي جماعة في جريمة منظمة عابرة للحدود وفي هذا الصدد إن وكالات الاستخبارات في وضع صعب وغير مناسب لذلك يجب أن يعكس التقرير الذي سيصدر في المستقبل من قبل "مدير الاستخبارات الوطنية" الاستنتاجات المتكررة التي توصلت إليها وكالات إنفاذ القانون والمحاكم الجنائية ووزارة الخزانة وكما بيّن نفي نصر الله على شاشات التلفزيون تابع المحققون العديد من القضايا المتعلقة بـ «حزب الله» بحيث لا يمكن للحزب بعد الآن التظاهر بتجاهلها كما لا يجب على "مدير الاستخبارات الوطنية" تجاهلها أيضاً

❖ ماثيو ليفيته هو زميل "فرومر- ويكسلر" ومدير برنامج "ستايين" للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في معهد واشنطن



عرض / طباعة ملف "بي. دي. إف"

شارك على مواقع التواصل الاجتماعي

SHARE THIS



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في [القضية / المنطقة]



TO TOP

موصى به



تحليل موجز

تعظيم الميليشيا لاسماعيل قأنبي: من أجل تعزيز النفوذ أو تغطية الإحراج

يناير

حمدي مالك,
مايكل نايتس



BRIEF ANALYSIS

Growing Pains: The Promise and Reality of Biden's Middle East Policy

//

Leonardo Jacopo Maria Mazzucco ,
Kristian Alexander



ARTICLES & TESTIMONY

A Needed Warning for Yemen's Rebels—and for Our Allies and Enemies Alike

//

Dennis Ross

TOPICS

الإرهاب

المناطق والبلدان

لبنان

ابق على اطلاع

سجل لتلقي الاشعارات بالبريد
الالكتروني



THE
WASHINGTON INSTITUTE
for Near East Policy

19th Street NW – Suite 500 1111
Washington D.C. 20036
Tel: 202-452-0650
Fax: 202-223-5364

[الاتصال بالمعهد](#)
[غرفة الصحافة](#)
[Subscribe](#)

معهد واشنطن يسعى إلى تعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والنهوض بالسياسات التي تؤمنها

المعهد هو منظمة (c)3)501 جميع التبرعات معفاة من الضرائب

[إدعم المعهد](#) /
[حول معهد واشنطن](#)



© 2022 جميع الحقوق محفوظة

[توظيف](#) /
[نهج الخصوصية](#) /
[الحقوق والأذونات](#)